جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع
مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا
تنظم
الملتقى الدولي الثاني عشر حول

إستراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

05 و 06 نوفمبر 2017

مداخلة بعنوان:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا

تدخل ضمن المحور السادس:

تجارب دولية حول الاستثمار في البنية التحتية في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من إعداد الباحثين:

الدكتور شيخي بلال
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر – أ –
الجامعة: امحمد بوقرة – بومرداس–
الهاتف:
البريد الإلكتروني:

الاسم: عبد القادر
اللقب: زواتنيـــــــة
الرتبة العلمية:طالب دكتوراه
الجامعة: حسيبة بن بوعلي –الشلف–
الهاتف: 07.92.23.79.69
البريد الالكتروني: zouatenia@hotmail.com

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية، حيث أخذ مفهوم الشراكة أهمية كبيرة ضمن اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حيث ركزت هذه الدراسة على تقييم كل من التجربتين الكندية والفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من مجالي الطاقة والرعاية الصحية، حيث خلصت الدراسة إلى أن نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذين البلدين هي نماذج فعالة، كما لها أهمية كبيرة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاح: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الشراكة الكندية في مجال الطاقة، الشراكة الفرنسية في مجال الرعاية الصحية.

Abstract :

this paper Addresses the subject of partnership between the public and private sectors in infrastructure projects, which take the concept of partnership of great importance within the economies of both developed and developing countries, where this study focused on the evaluation of both the Canadian and French special partnership experiences between the public and private sectors in both the areas of energy, health care, where the study concluded that the partnership models between the public and private sectors in the two countries are effective models, and are of great importance to economic levels, social and environmental.

Key words: Partnership between the public and private sectors, the Canadian partnership in the field of energy, the French partnership in the field of health care.

تمهيد:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من توجهات السياسات العمومية الحديثة، حيث أصبحت هذه الشراكة تتزايد بشكل كبير سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف القطاعات كالطاقة، النقل، الاتصالات، الصحة والمياه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل وتسيير هذه المشاريع، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتحسين توفير خدمات البنية التحية، من خلال زيادة الكفاءة في تسليم المشاريع، تشغيلها وإدارتها، كذلك اعتماد ممارسات التسيير والخبرة من القطاع الخاص، وتعتبر كل من كندا وفرنسا من بين أهم الدول التي حققت نجاحا في مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في كل من مجالي الطاقة والرعاية الصحية.

أولا– إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما هي أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؟ وما هو واقع تقييم كل من التجربتين الكندية والفرنسية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

ثانيا– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أهمية التوجه نحو إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، خاصة في ظل نجاح هذه الشراكة في بعض الدول المتقدمة كفرنسا وكندا، حيث بإمكان الدول الأخرى الاستفادة من هاتين التجربتين.

ثالثا– أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تقييم كل من التجربتين الكندية والفرنسية والمتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من مجالي الطاقة والرعاية الصحية.

رابعا– محاور الدراسة:

بناء على ما سبق ارتأينا معالجة هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (partnership public – private).

المحور الثاني: تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

المحور الثالث: تقييم التجربة الفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

المحور الأول: أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (partnership public – private).

أولا: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لا يوجد تعريف موحد على المستوى الدولي في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن بين تلك التعارف نذكر ما يلي:

– حسب كندا: هي مشروع تعاوني بين القطاعين العام والخاص، مبنية على خبرات كل طرف والتي تناسب الاحتياجات العامة والمحددة بوضوح من خلال التوزيع المناسب للموارد، المخاطر والمكافآت.[1]

– حسب استراليا: هي الشراكات بين القطاعين العام والخاص لغرض التصميم، التخطيط، التمويل، البناء أو تشغيل المشاريع، والتي كانت تقليديا ضمن مجال اختصاص القطاع العام.[2]

– هي مجموعة من الترتيبات، والتي من خلالها يلعب القطاع الخاص دور المورد للبنية التحتية للأصول والخدمات، والتي كانت تنتج تقليديا من طرف الحكومة.[3]

– وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، والتي بموجبها هذا الأخير يكون مسؤولا بدرجات متفاوتة على التصميم، البناء، التمويل، التشغيل والتسيير الجيد للتجهيزات، بهدف تقديم خدمة للإدارة أو مباشرة للمستخدمين.[4]

– لقد عرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية، والذي من خلاله يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطرة، فضلا عن المسؤولية الإدارية (التسيير).[5]

ثانيا– التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص: تاريخيا تم تطبيق عدة نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال استخدام التقنيات التعاقدية لإنجاز الأشغال العامة يعود إلى فترة العصور القديمة، مثلا نجد في اليونان وروما آثار بناء الأشغال العامة المنجزة حسب نموذج الامتياز في مقابل بناء بنية تحتية معينة، حيث تقوم الحكومات بمنح إذن لصاحب الامتياز لتقاضي رسم من المستخدمين.

---

[1] - chapter 1 introduction to public private partnerships, http://ieg.worldbank.org/Data/reports/chapters/ppp_chap1_0.pdf, consulté le 11-05-2016, p03.

[2] - ibid, p03.

[3] - education international, public private partnerships in education, , september 2009, http://www.boeckler.de/pdf/magmb_2010_10_ppp_studie_en.pdf, consulté le 11-05-2016, p14.

[4] - OCDE, Les partenariats public-privé en Tunisie, volume I – introductif, aout 2015, p12.

[5] - Ibid, p12.

كما تم تنفيذ أول مبادرة لعقد تمويل خاص رسمي في عام 1992 في المملكة المتحدة من قبل حكومة المحافظين، وابتداء من هذه الفترة فإن نموذج (ppp[*]) انتشر بسرعة في أنحاء أوروبا، استراليا، كندا، جنوب إفريقيا وبعض الدول الآسيوية.[1]

ثالثا– دوافع إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: من بين أهم الدوافع الأساسية التي تحفز الحكومات للدخول في عقد الشراكة مع القطاع الخاص ما يلي [2]:

– جذب استثمار رأس المال الخاص؛

– زيادة الكفاءة واستخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية،

– لإصلاح القطاعات من خلال إعادة توزيع الأدوار، الحوافز والمساءلة؛

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

رابعا– مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تلجأ الحكومات إلى عقد الشراكة مع القطاع الخاص نظرا للمزايا التالية[3]:

– الشفافية ومستوى أعلى من المنافسة، والتي تقلل من مخاطر الفساد وتسلط الضوء على التكاليف الخفية؛

– ضمان الخدمات العامة بنوعية جيدة وتوفرها على نطاق أوسع؛

– زيادة الاستثمارات المحلية والدولية؛

– تشجيع القطاع الخاص على توفير الابتكار في التصميم، التكنولوجيا وهياكل التمويل،

---

[*] - partnership public-private.

[1] - nathalie perrier et autres, une revue de la littérature sur le partenariat public privé en gestion de projets, cirrelt 04-2014, p02.

[2]– بالاعتماد على كل من:

- Asian Development Bank, public- private partnership, handbook, p03.
- United Nations, Economic And Social Commission For Asia And The Pacific, a guidebook on public-private partnership in infrastructure, bangkok, january 2011, p02.

[3]– بالاعتماد على كل من:

- jeffrey delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures, guide pratique à l'intention des décideurs publics, the world bank, 2010, p09.
- government of ghana, ministry of finance and economic planning, private participation in infrastructure and services for better public services delivery, june 2011, p02.
- hans wilhelm alfen and others, public-private partnership in infrastructure development case studies from asia and europe, Bauhaus-Universität Weimar, Germany, p11.
- virginia tan and others, public-private partnership (ppp), advocates for international development, june 2012, p06.

– النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل على نطاق أوسع؛

– تحقيق أكبر قدر من الكفاءة من الطرق التقليدية في إنتاج الخدمات العامة؛

– اعتماد ممارسات التسيير والخبرة من القطاع الخاص؛

– قرارات الاستثمار في ظل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستند على نظرة طويلة المدى؛

– يتم نقل (تحويل) الخطر والعمل للطرف الذي له القدرة على تسييره بأقل تكلفة وصولا إلى أفضل قيمة.

خامسا– نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يوجد أنواع عديدة من العقود في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهمها ما يلي[1]:

– عقد التسيير: عقد التسيير هو العملية التي يتم من خلالها العمل على نقل (تحويل) التسيير من المؤسسة العمومية لصالح المتعامل الخاص، حيث يكون هذا التحويل جزئي أو كلي وعلى المدى القصير عموما لا يتجاوز 05 سنوات، حيث يتم تبني هذا النوع من الشراكة لتحسين طريقة التسيير الفاشل.

– عقد الامتياز: من بين العقود طويلة الأجل عقد الامتياز، والذي يمكن أن تختلف مدته بين 25 و50 سنة، والذي يسمح للدولة بتفويض للمتعامل الخاص عملية البناء واستغلال مرفق عام أو تسيير خدمة عامة، في مقابل ذلك السلطة التي منحت الامتياز تحصل على إتاوة سنوية، في هذا النوع من العقود يتحمل المتعامل الخاص جميع التمويلات الضرورية.

– عقد التأجير: في عقد التأجير ملكية التجهيزات والتركيبات عمومية لكن استغلالها، تجديدها وصيانتها تعهد إلى المتعامل الخاص الذي يحصل منها على الربح، عادة ما يكون عقد التأجير مدته تتراوح ما بين 10 و15 سنة.

– عقد BOT (build – operate- transfer)، أي البناء، التشغيل، النقل: إن عقد bot يلزم المستثمر ببناء واستغلال مشروع البنية التحتية في فترة زمنية أو أجل الذي من خلاله سيبقى المرفق بشكل كلي عند الإدارة بدون استرجاع.

– عقد BOO (Build-own-operate)، أي البناء، الملكية، التشغيل: في هذا النموذج تمنح الحكومة الحق لتمويل، تصميم، بناء، تشغيل وصيانة المشروع إلى كيان خاص الذي يحتفظ بملكية المشروع، حيث لا يطلب من الكيان الخاص نقل المنشأة إلى الحكومة.

---

[1]– بالاعتماد على كل من :

- aissa hireche, le partenariat public privé: regard sur l'expérience de l'arabie saoudite, business management review, vol. 4 n°1, management developement international institute, 2015, p33.
- the united republic of tanzania, prime minister's office, national public private partnership (ppp) policy, november 2009, p01.

– عقد BOOT (Build-own-operate-transfer)، أي البناء، الملكية، التشغيل، النقل: في هذا النموذج فإن الحكومة تمنح امتياز للشريك الخاص لتمويل، تصميم، بناء وتشغيل منشأة لفترة محددة من الزمن، حيث في نهاية تلك الفترة يتم نقل المنشأة إلى القطاع العام.

سادسا– مبادئ الحكم الراشد للشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادرة عن l'OCDE: لقد أصدر مجلس l'OCDE في ماي 2012، مجموعة من التوصيات الخاصة بحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتمثل تلك التوصيات فيما يلي[1]:

– يجب الحفاظ على الأدوار والمسؤوليات الدستورية الأساسية؛

– يجب ضمان أن جميع النصوص القانونية الهامة المناسبة التي تؤثر على عمل الشراكات تكون واضحة، شفافة وقابلة للتطبيق؛

– تحديد ترتيب الأولويات لجميع المشاريع الاستثمارية يجب أن تكون على أعلى مستوى سياسي،

– ينبغي فحص أي طريقة للاستثمار هي أكثر ملاءمة لترشيد الإنفاق العام؛

– ينبغي نقل المخاطر إلى هؤلاء الذين يسيرونها بطريقة أفضل؛

– إن استمرار عملية ترشيد الإنفاق العام يجب أن تكون مضمونة خلال كل عملية تفاوض جديدة؛

– في إطار احترام السياسة الميزانية للحكومة، يجب على سلطة الميزانية المركزية ضمان بأن المشروع بتكلفة معقولة،

– يجب أن يعالج المشروع بطريقة شفافة في إطار إجراءات الميزانية،

– يجب على السلطات اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هدر الموارد والفساد.

سابعا: بعض الإحصائيات حول مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى العالمي خلال الفترة من 1985 إلى 2009:

لقد بلغت عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تمويلها خلال الفترة من 1985 إلى 2009 على المستوى العالمي 1747 مشروع بقيمة 644.8 مليار دولار أمريكي، حيث احتلت قارة أوروبا المرتبة الأولى ب 642 مشروع بقيمة 302.9 مليار دولار ثم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ب 440 مشروع بقيمة 75.4 مليار دولار، آسيا ب 346 مشروع بقيمة 155 مليار دولار ، أمريكا اللاتينية ب 253 مشروع بقيمة 82.4 مليار دولار ، أما قارة إفريقيا فقد احتلت المرتبة الأخيرة ب 66 مشروع بقيمة 29.2 مليار دولار، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (01).

[1]- OCDE, Les partenariats public-privé en Tunisie, op-cit, p25.

الجدول رقم (01): عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الممولة من 1985 إلى 2009 حسب مناطق العالم.

المنطقة	عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	القيمة (مليار دولار أمريكي)
أوروبا	642	302.9
آسيا	346	155
أمريكا اللاتينية	253	82.4
الو.م.أ وكندا	440	75.4
إفريقيا	66	29.2
مجموع العالم	1747	644.8

المصدر: David Hall, partenariats public-privé (ppp): les raisons el leur inefficacité, l'internationale des services publics (ISP), février 2015, p10.

أما عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تمويلها خلال الفترة من 1985 إلى 2009 حسب القطاعات، فقد احتل قطاع الطرق المرتبة الأولى ب 567 مشروع بقيمة 306.7 مليار دولار، ثم شبكة المياه ب 564 مشروع بقيمة 105.3 مليار دولار، المدارس والمستشفيات ب 463 مشروع بقيمة 94.6 مليار دولار و قطاع السكك الحديدية ب 153 مشروع بقيمة 138.2 مليار دولار، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الممولة من 1985 إلى 2009 حسب كل قطاع.

القطاع	عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	القيمة (مليار دولار أمريكي)
الطرق	567	306.7
السكك الحديدية	153	138.2
المياه	564	105.3
المدارس والمستشفيات	463	94.6
مجموع العالم	1747	644.8

المصدر: David Hall, partenariats public-privé (ppp): les raisons el leur inefficacité, l'internationale des services publics (ISP), février 2015, p10.

المحور الثاني: تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

أولا: تقديم مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

تعتبر التجربة الكندية أحد أهم التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يعتبر مشروع مدافن النفايات في مدينة فانكوفر الكندية كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): فانكوفر مشروع مدافن النفايات كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

THE VANCOUVER LANDFILL PROJECT

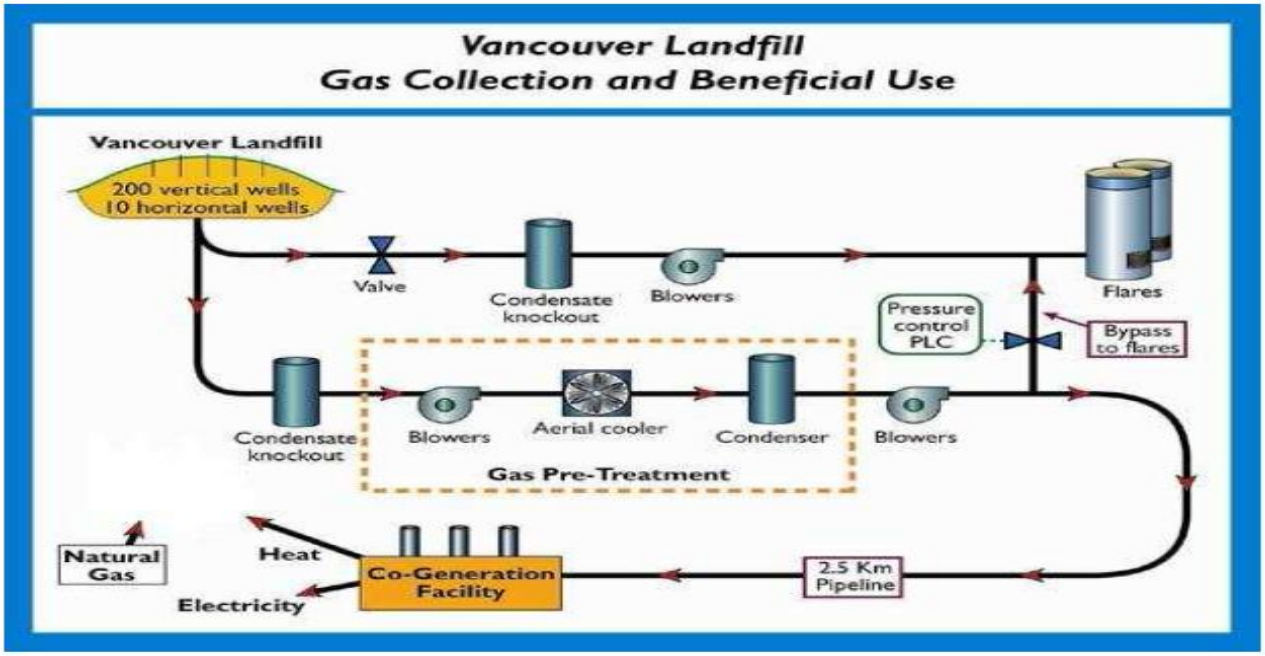

المصدر: Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p72

وفي إطار هذا المشروع، قررت مدينة "فانكوفر"*، كولومبيا البريطانية لجلب القطاع الخاص في اتفاق لتحويل مكب نفايات لإنتاج الغازات (بما في ذلك غاز الميثان، وهو من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغيير المناخ العالمي) إلى استخدامات تجارية مفيدة.

* – فانكوفر (بالإنجليزية VANCOUVER)، هي مدينة كندية تقع جنوبي غرب ولاية كولومبيا البريطانية على بعد نحو 40 كم شمالي الحدود الفاصلة بين كندا والولايات المتحدة، حيث سميت على اسم القبطان جورج فانكوفر، وهي أكبر مدينة في ولاية كولومبيا البريطانية.

حيث في عام 2001 أصدرت مدينة فانكوفر مناقصة لاختيار الشريك الذي سيمول، يصمم، يشيد، يمتلك ويشغل منشأة للاستخدام المفيد وهي محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد الكهرباء التي يتم بيعها من قبل الشريك الخاص إلى المرافق المحلية.

وفي إطار هذا المشروع تم الأخذ بعين الاعتبار تعظيم المنافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمدينة فانكوفر، حيث وردت 05 مقترحات على أساس كل مقاربة مختلفة لاستغلال غاز الميثان.

بعد عملية تقييم الاقتراحات تم عقد شراكة لمدة 20 عاما، حيث تمت الموافقة من قبل مجلس المدينة في شهر فبراير 2002.

في إطار هيكل الشراكة المعتمدة تم بناء خط أنابيب 2.9 كم من طرف الشريك الخاص لتحويل الغاز من مكب النفايات إلى مجمع زراعي قريب، حيث تم بناء محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد ما يكفي من الكهرباء (7.4 ميغاواط في السنة) لتزويد من 4000 إلى 5000 منزل محلي.

لقد تم الانتهاء من بناء محطة الطاقة في شهر سبتمبر 2003، وكانت تعمل بكامل طاقتها بحلول نوفمبر من ذلك العام، وباستخدام غازات المكب بهذه الطريقة بدلا من حرقها ينتج عنه المزيد من الخفض من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، أي ما يعادل إزالة 6000 سيارة من الطرق في كندا.

كما بلغت مجموع استثمارات القطاع الخاص ما يقارب 10 ملايين دولار، كما أن العائدات من مبيعات الكهرباء والطاقة الحرارية تذهب للشريك الخاص ناقص إتاوة 10% تدفع للمدينة.

ثانيا: أبعاد التجربة الكندية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة: يتم تقييم أبعاد هذه الشراكة من خلال القيمة المضافة للقطاع الخاص، المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لهذه الشراكة، فعالية نموذج الشراكة وإمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى.

– القيمة المضافة للقطاع الخاص: يمتلك القطاع الخاص المعرفة والتكنولوجيا وغالبا ما تفتقر في القطاع العام لتحويل النفايات إلى طاقة على أساس تجاري.

– المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية:

– سوف يساعد على دعم ما يقارب 300 وظيفة في دالتا؛

– ستستلم مدينة فانكوفر حوالي 300.000 دولار سنويا من إيرادات المشروع؛

– حولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص برنامج بيئي أكثر كلفة إلى برنامج بيئي أكثر فعالية وتوليد الدخل الصافي للمدينة.

– يقلل منم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو 200.000 طن سنويا من مكافئات ثاني أكسيد الكربون (انبعاثات حوال 40.000 سيارة)؛

– أنه يوفر ما يقارب 500.000 جول من الطاقة سنويا ومتطلبات الطاقة ل 3000 إلى 4000 أسرة.

– فعالية نموذج الشراكة: نموذج فعال لأنه يجعل الاستخدام المفيد لمنتجات من عمليات التحلل الطبيعية، أي الميثان وغيرها من الغازات المكب، لتوفير كل من الفوائد البيئية والاقتصادية للمجتمع.

– إمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى: يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة من التكنولوجيا، ويتم استخدام النموذج بنجاح في جميع أنحاء العالم.

المحور الثالث: تقييم التجربة الفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

أولا: تقديم مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

تعتبر كذلك التجربة الفرنسية في مجال الرعاية الصحية من بين التجارب الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): مشروع بناء المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية.

THE CENTRE HOSPITALIER SUD FRANCILIEN

المصدر: Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p75.

بعد إطلاق مناقصة لمدة عامين في يوليو 2004، فإن المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN تم منحه إلى شركة ذات غرض خاص، والتي تم انشاؤها من قبل Eiffage[*] سابع أكبر مجمع في مجال البناء والامتياز على مستوى أوروبا، وجاء هذا الاتفاق من خلال عملية تقييم العروض التنافسية الذي تغلب فيه مجمع Eiffage من منافسيه بويج وفينسي الفرنسية ، وذلك بسبب التجربة السابقة لمجمع Eiffage في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث توصلت إلى الإغلاق المالي في فبراير 2006.

في حين استغرق اتفاق مسبق أربعة أشهر للإغلاق، كما قد شهدت فرنسا عدة مشاريع لبناء المستشفيات الأخرى في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر صفقة بناء المركز الاستشفائي SUD FRANCILIEN أكبر صفقة من نوعها بتكلفة إجمالية قدرت ب 315 مليون € .

ثانيا: أبعاد التجربة الفرنسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية: يتم تقييم أبعاد هذه الشراكة من خلال فعالية نموذج الشراكة، القيمة المضافة للقطاع الخاص وضمانات مخاطر التشييد، السياسات العامة المتبعة لتشجيع إبرام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المزايا الاجتماعية والاقتصادية وإمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى.

– فعالية نموذج الشراكة: لقد استفاد القطاع العام إلى حد كبير من حيث الزمن القياسي الذي تم فيه إغلاق الصفقة وبدأ عملية بناء المستشفى، وهذا يعني أنه يمكن الاستفادة من خدمات المستشفى في ظرف زمني قصير جدا.

– القيمة المضافة للقطاع الخاص وضمانات مخاطر التشييد: يمتلك القطاع الخاص القدرة على تحمل المخاطر المالية الكامنة في مرحلة البناء من هذه الصفقة، حيث تطلب الأمر ضمان الشركات التي غطت كل هذه المخاطر، أيضا عن طريق اختيار هذه الشركات من خلال عملية مناقصة شفافة وتنافسية.

– السياسات العامة التي أنشئت لتشجيع إبرام الصفقات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص: لقد أدرك المشرع الفرنسي أن هناك حاجة إلى تشريعات جديدة، والتي تتناسب مع الفرص الناشئة التي يقدمها نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي وضعت الحكومة الفرنسية التدابير اللازمة التي تسهل كثيرا إبرام الصفقات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية.

– المزايا الاجتماعية والاقتصادية: فلقد استفاد كل من القطاعين العام والخاص، وذلك على المستوى الاقتصادي فقد تم التوصل إلى اتفاق الشراكة في وقت قياسي مع توزيع المخاطر بشكل عادل، أما على المستوى

---

[*]– Eiffage هي عبارة عن مجمع فرنسي يمارس نشاطه في مجال البناء والامتياز، حيث تأسس في عام 1993 من اندماج FOUGEROLLE وSAE ، يمارس المجمع حاليا نشاطه في مجالات عديدة من الأشغال العمومية البناء، البنى التحتية، الامتياز والطاقة، كما يتشكل هذا المجمع من أكثر من 66000 شريك موزعة عبر 70 دولة.

الاجتماعي فإن خدمات الرعاية الصحية التي يتلقاها المرضى في مستشفى SUD FRANCILIEN أفضل بكثير مما كانت عليه من قبل.

– إمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى: يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة من التجربة الفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية، وذلك استنادا إلى قدرة القطاع الخاص على تحمل أعباء مشاريع البنى التحتية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجارب الناجحة لكل من كندا وفرنسا توصلنا إلى النتائج التالية:

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي مجموعة من الترتيبات، والتي من خلالها يلعب القطاع الخاص دور المورد للبنية التحتية للأصول والخدمات، والتي كانت تنتج تقليديا من طرف القطاع العام؛

– لقد ظهرت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنتيجة لتوليفة من الأسباب أهمها، تلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف القطاعات كالطاقة، النقل، الاتصالات، الصحة والمياه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل وتسيير هذه المشاريع،

– تحقق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة مزايا أهمها الشفافية ومستوى أعلى من المنافسة، ضمان الخدمات العامة بنوعية جيدة وتوفرها على نطاق أوسع؛ زيادة الاستثمارات المحلية والدولية؛ النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل على نطاق أوسع؛

– يوجد أنواع عديدة من العقود في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمها، عقد التسيير، عقد الامتياز، عقد التأجير، عقد BOT، عقد BOO وعقد BOOT.

– لقد حضي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام العديد من الهيئات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية l'OCDE ، والتي أصدرت في ماي 2012 مجموعة من التوصيات الخاصة بحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

– تعتبر كل من كندا وفرنسا من أهم الدول الناجحة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في كل من مجالي الطاقة والرعاية الصحية،

– تتمثل التجربة الكندية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع مدافن النفايات في مدينة فانكوفر الكندية، حيث في في إطار هذا المشروع، قررت مدينة "فانكوفر" لجلب القطاع الخاص في اتفاق لتحويل

مكب نفايات لإنتاج الغازات (بما في ذلك غاز الميثان، وهو من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغيير المناخ العالمي) إلى استخدامات تجارية مفيدة.

– يعتبر نموذج الشراكة الكندية من النماذج الفعالة، حيث حقق عدة مزايا على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، حيث بإمكان الدول الأخرى تطبيق هذا النموذج بنجاح؛

– تتمثل التجربة الفرنسية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية في مشروع بناء مركز استشفائي SUD FRANCILIEN ، حيث يعتبر من أهم مشاريع البنية التحتية التي شهدتها فرنسا، وذلك نظرا للمزايا التي حققها هذا المشروع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر نموذج شراكة فعال يمكن للبلدان الأخرى الاستفادة منه.

قائمة المراجع:

- Aissa Hireche, le partenariat public privé: regard sur l'expérience de l'arabie saoudite, business management review, vol. 4 n°1, management developement international institute, 2015.
- Asian Development Bank, public- private partnership, handbook.
- Chapter 1 Introduction to public private partnerships, http://ieg.worldbank.org/Data/reports/chapters/ppp_chap1_0.pdf, consulté le 11-05-2016.

- DAVID HALL, partenariats public-privé (ppp): les raisons el leur inefficacité, l'internationale des services publics (ISP), février 2015.

- Education International, public private partnerships in education, september 2009, http://www.boeckler.de/pdf/magmb_2010_10_ppp_studie_en.pdf, consulté le 11-05-2016.

- Government of ghana, ministry of finance and economic planning, private participation in infrastructure and services for better public services delivery, june 2011.
- Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008.

- Hans Wilhelm alfen and others, public-private partnership in infrastructure development case studies from asia and europe, Bauhaus-Universität Weimar, Germany.
- Jeffrey Delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures, guide pratique à l'intention des décideurs publics, the world bank, 2010.
- Nathalie perrier et autres, une revue de la littérature sur le partenariat public privé en gestion de projets, cirrelt 04-2014.
- OCDE, Les partenariats public-privé en Tunisie, volume I – introductif, aout 2015.
- The united republic of tanzania, prime minister's office, national public private partnership (ppp) policy, november 2009.

- United Nations, Economic And Social Commission For Asia And The Pacific, A Guidebook On Public-Private Partnership In Infrastructure, Bangkok, January 2011.
- Virginia tan and others, public-private partnership (ppp), advocates for international development, june 2012.